

في سياق الوصاية والإملاء الخارجي على الشعب الفلسطيني. كلمات الإصلاح هنا حق يراد بها باطل. ألم تكن الولايات المتحدة وإسرائيل راعية للفساد طيلة السنوات الثماني الماضية من عمر السلطة؟ فلماذا هذا الانقلاب الآن في الموقف الأمريكي الإسرائيلي والدعوة إلى إحداث إصلاحات. الإصلاحات هنا تسديد حسابات مع القيادة، وتحديدًا مع الأخ أبو عمار، بسبب مواقفه السياسية وصموده في كامب ديفيد، وعدم تنازله عن الثوابت الوطنية.

ولا نقول ذلك لتبرير عدم إجراء الإصلاح. لكن يجب أن يأتي الإصلاح دائما في إطار وسياس المصلحة الوطنية، وبما يخدم الاستمرار في خيار الانتفاضة والمقاومة حتى دحر الاحتلال والوصول إلى غاياتنا الوطنية.

أي إصلاح يأتي في إطار هذه الأجندة مقبول من طرفنا لا بل ندعمه ونناضل من أجله. أما الإصلاح الهادف إلى النيل من شرعية القيادة فنقول لدعاته أن الأخ أبو عمار هو خيار ديمقراطي نضالي. فهو يمتلك الشرعية النضالية وشرعية صندوق الاقتراع. والإصلاح القائم على قاعدة «القيادة البديلة» التي تفتقر للشرعيتين السالفتين، يأتي في سياق فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني. وللأسف الشديد هناك فئات، أو

قيادات، تنسجم، ان لم تكن تلتحم، مع المشروع الإسرائيلي الأمريكي وتستقوي بالديابات الإسرائيلية التي أعادت احتلال كل مدننا وقرانا ومخيماتنا في الضفة الغربية وتمهد لاجتياح كامل لقطاع غزة. وهذه لا تمثل إلا نفسها ولا تعبر حقيقة عن الرغبة الشعبية والجماهيرية الصادقة والأمنية في إحداث إصلاح حقيقي يصب في خدمة الشعب الفلسطيني.

الفاقدون يرفعون شعار الإصلاح

هل تنهمون أناسا بأنهم سرقوا شعار الإصلاح إذن؟

المثير للاستغراب أن البعض ممن هم غارقون في الفساد بكل أشكاله: المالي والإداري والسياسي، ويشكلون رموزا حقيقية لهذا الفساد، يطلون علينا اليوم بشعار الإصلاح في محاولة لتجميل صورتهم المشوهة وحقيقتهم المعروفة. هذه الفئة برأيي مشكوك فيها وفي دعواتها، لأنها تنطلق من زاوية الحفاظ على مصالحها الشخصية وشركاتها واحتكاراتها ونفوذها. وهي لا تشكل الاطعمة قليلة لا تؤثر في التيار الوطني الحريص والمخلص الذي يناهز بالإصلاح وفق رؤية وطنية، تساهم في تدعيم أواصر الديمقراطية وسيادة القانون والفصل بين السلطات واستكمال مشروع التحرير الوطني.

أنا متأكد أن هذه الطغمة لن تأخذ شرعية شعبية جماهيرية لفتى الكاملة بأن الشعب يتوق إلى إحداث إصلاح جذري يستبعد، بالدرجة الأولى، هذه الطغمة التي تتحمل مسؤولية كاملة عن إشاعة الفساد بكل أشكاله ومحاولتها تشريع هذا الفساد.

هؤلاء يحاولون استغلال ما أحدثه الاحتلال من دمار وقتل واجتياح ظانين ان الفرصة التاريخية قد حلت لخلق شرعية لأنفسهم وتسويق رؤاهم.

ما الرسالة؟ ما دلالة التوقيت؟ ولماذا الآن بالتحديد أسقطت الحكومة؟

للأسف فإن فتح تمارس دور السلطة والمعارضة في الوقت نفسه، ويعود ذلك إلى حالة الضعف والترهل التي تعيشها القوى والأحزاب الفلسطينية الأخرى. وفي هذا المجال نحن نعلم أن فتح تتأثر بشكل مباشر بتركيبة السلطة وأدائها، ونرى أنها، في أحيان كثيرة، تسد

فواتير الإخفاقات أو والسلوك غير المقبول للسلطة الوطنية.

وكما ترى، في أحيان كثيرة، فإن المحاكمة الشعبية لأداء السلطة هو شكل من أشكال المحاكمة لفتح. وهذا منطقي ومقبول بحكم الدور القيادي الذي تحتله فتح في قيادة السلطة الوطنية. ومن أجل إزالة هذا الالتباس يجب على فتح أن تحافظ على دورها وطابعها المستقل كحركة تحرر وطني، وفي الوقت نفسه الحفاظ على دورها الرئيسي في قيادة السلطة الوطنية. إن الفصل بين فتح كتتنظيم وقائد للسلطة ورائد في المعادلة والتركيبية الحزبية لمنظمة التحرير، إشكالية كبيرة تحتاج إلى وقفة جادة. وبرأيي أن هذا لن يتم إلا من خلال عقد المؤتمر العام السادس للحركة.

ما موقفكم من وضع المجلس التشريعي؟

نحن في فتح لنا ماخذ كثيرة على أداء السلطة التشريعية طيلة ٨ سنوات. لقد بات يشار إليه بالبنان باعتباره جزءا من مؤسسات الفساد، وذلك نتيجة لعدم قيام السلطة التشريعية بدورها المنوط بها. كما أن الأداء السلبي للمؤسسة التشريعية أفقدها أهميتها حتى وصلت في إحدى

مراحلها إلى تكون مثل جسد ميت. ورغم صحتها الأخيرة في دورة المجلس الأخيرة، والتي تدخلت فيها الأسباب والغايات والتيارات، بدءا من التيار الوطني الحريص والمسئول، مروراً بالمستورزين بالاشخاص المتساوقين مع المشروع التامري الإقليمي والدولي، إلا أننا اعتبرنا ما حصل في دورة المجلس الأخيرة، صعوة متأخرة.

وأن يصحو المرء متأخرا خير من ألا يصحو أبدا. وكما تعلم كان لكتلة فتح في المجلس دور أساسي في هذه الصعوة إلى درجة أرغمت الحكومة على تقديم استقالته للسيد الرئيس بعد إحساسها بأن حجب الثقة عنها بات أمرا محسوما.

تحدثت عن تيارات داخل المجلس التشريعي، ما هي هذه التيارات؟

هناك ثلاثة تيارات تفاعلت في ما حصل في دورة التشريعي الأخيرة. التيار الأول الوطني، غير المشكك في نزاهته ووطنيته وحرصه على المصلحة الوطنية، هو الذي انتصر. ولا يراودني شك أن هناك من احتكم في موقفه بغايات شخصية. وقلة قليلة هي التي جاء موقفها متساوقا ومنسجما مع المشروع التامري.

صخر بسيسو / تمنة

هذا إذا ما أرادت الحركة أن تستمر في قيادة المرحلة وأن تستعيد ثقة واحترام الجماهير.

ان إجراء بعض المراجعة ستقود إلى عقد المؤتمر السادس العام للحركة، الذي كان من المفترض عقده منذ عقد كامل، بل كان ملحا وضروريا عقده اثر إعلان مبادئ أوسلو.

فال مؤتمر هو الذي يملك صلاحية تحديد الأهداف وتقييم التجربة ومحاسبة القيادة، وإعادة انتخاب المجلس الثوري للحركة واللجنة المركزية.

تبلور في الآونة الأخيرة ما يمكن تسميته «تحالفا أو تيارا إصلاحيا» داخل فتح، ما هي تركيبة هذا التحالف، وما هو جدول أعماله؟ ماذا يريد بالضبط؟

في تقديري أن تعبير تحالف أو تيار إصلاحي في فتح ليس دقيقا. فمعظم قيادات وكوادر ومناضلي حركة فتح يطالبون بإجراء إصلاحات داخل الحركة وأطرها كما داخل السلطة الوطنية ومؤسساتها وأجهزتها.

نحن لا نستطيع القول أن مطالب الإصلاح تبلورت فقط في الآونة الأخيرة. فمئذ سنوات نطالب بإجراء إصلاحات شاملة على مستوى الحركة وأطرها وبرامجها وهيكلها، كي نتمكن من الاستمرار في قيادة المرحلة.

فرق كبير بين الإصلاح الحقيقي والإصلاح

الأميركي

هناك من يعتقد أن الدعوة إلى الإصلاح تأتي في إطار الانسجام والتناغم مع الدعوات الأمريكية-الإسرائيلية التي تطالب بإصلاحات داخل السلطة الوطنية. والسؤال هنا يتعلق بدلالة التوقيت. فلماذا تعالت هذه الأصوات الآن تحديدا؟

لا أستطيع القول أن دعاة الإصلاح الحقيقي ينسجمون أو يتناغمون مع الدعوات الأمريكية. فهناك فرق شاسع بين ما نطالب به من إصلاح لخدمة الأهداف الوطنية ولبناء المؤسسة الفلسطينية على أسس عصرية وحضارية، وبين الإصلاحات المطلوبة أمريكيا وإسرائيليا، والمرتبطة بالرؤيا الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار الترتيبات الإقليمية للمنطقة

برمتها. ولا أستطيع القول أيضا أن دعاة الإصلاح الحقيقيين قد بدأوا في دعواهم مؤخرا. فنحن في حركة فتح وبعد تأسيس السلطة الوطنية قدمنا مذكرة للأخ أبو عمار ولقيادة الحركة في شهر أكتوبر عام ١٩٩٤، طالبنا فيها بإجراء إصلاحات في مؤسسات السلطة الوطنية. وباستمرار وجهنا نداءات الإصلاح، التي توجت بوثيقة صدرت عن المجلس الثوري في دورته ال١٧، المنعقدة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٧، حيث اتخذ المجلس مجموعة من التوصيات رفعت للجنة المركزية وطالبت بإجراء إصلاحات على كافة الصعد الحركية، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسات السلطة. فقط طالبنا مرارا بفصل السلطات الثلاث عن بعضها، ودمج عدد من الوزارات والمؤسسات ذات المهام المتماثلة، وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وإعادة هيكلة الوزارات وتقييم العاملين فيها، وتسكينهم في إطار الهياكل الجديدة، وإعادة النظر في خطط الوزارات وبرامجها.

وأؤكد هنا أنه لا يوجد في فتح من يستقوي بالديابات على تاريخه وحاضره ومستقبله. لقد فشلت إسرائيل في فرض قيادات خلال مرحلة الاحتلال، فكيف يمكنها الآن؟ يجب أن نكون حذرين من محاولات إسرائيل المستمرة لافتنال انقسامات في الساحة الفلسطينية، ربما يكون هناك اختلاف في الاجتهادات، أو خطأ في التوقيت، لكن بالتأكيد لا يدخل في إطار التأمير.

البعض يقول أن عددا من دعاة الإصلاح يحاول التستر

خلف هذا الشعار من أجل الحفاظ على مكاسبه وامتيازاته، بمعنى أن دعوة هؤلاء ليست أصيلة وبريئة، كيف تصنف دعاة الإصلاح من حيث المنطلقات والدوافع؟ وهل تعتقد بوجود مؤامرة تستهدف النيل من القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني؟

من الطبيعي أن يحاول البعض القليل ركوب الموجة سعيا منه للحفاظ على المكاسب والامتيازات التي حصل عليها نتيجة الخلل الإداري والمالي والتنظيمي. وبالتأكيد فإنه في كل مرحلة من مراحل النضال وفي كل منعطف نجد مثل هؤلاء.

ونحن عندما نتحدث عن الإصلاح ورجاله لا نعني هؤلاء لأن جزءا منهم يعي تماما أنه مستهدف بالإصلاح، ويعتقد، مخطئا، أنه يستطيع الهرب من المحاسبة بالانحياز لعملية الإصلاح. من الطبيعي أن تكون هناك دوافع ومنطلقات مختلفة لدعاة الإصلاح.

هناك قوى أخرى في الشعب الفلسطيني يعني الإصلاح بالنسبة لها إنهاء هذه المرحلة. ومع كل الأسف فهذه القوى لا تعترف بالمنظمة كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولا حتى بالسلطة، وتسعى إلى تعدد السلطات بل تقويض السلطة.

وهناك قوى أخرى أيضا تأمل أن يمنحها الإصلاح بعض الامتيازات وفرصة للمشاركة في صنع القرار، وفي إدارة مؤسسات السلطة، وهي بالمناسبة تطالب حجما أكبر من قوتها الحقيقية في الشارع الفلسطيني.

أما في ما يتعلق بوجود مخطط يستهدف القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني فالمؤامرة واضحة من قبل الأميركيين. لكن أريد أن أؤكد أنهم لن يجدوا من بين مناضلي حركة فتح وقياداتها وكوادرها شريكا لهم.

إصلاح فتح هو المدخل

ما الخطوات التي يمكن أن تقوم بها فتح باعتبارها كبرى الفصائل الفلسطينية، على صعيد إعادة ترتيب البيت الداخلي؟

إذا كنت تريد بناء مجتمع ديمقراطي لا بد أن تكون أنت ديمقراطيا. وإذا ما صححت فتح في مسارها الديمقراطي سيكون لذلك تأثير مباشر على كافة القوى السياسية وإدارات ومؤسسات السلطة. من هنا يجب إعادة بناء وهيكل الحركة، وإعادة انتخاب أطرها القيادية عبر المؤتمرات من المناطق حتى الأقاليم، وصولا إلى المؤتمر العام للحركة. وعلى حركة فتح أن تقود حوارات شاملة في الساحة الفلسطينية، ومع كافة القوى للاتفاق على برنامج توحدي وإصلاحي شامل.

فتح تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية التدهور

كثيرون يحملون حركة فتح مسؤولية تردى الحالة، ماذا تقول في ذلك؟ وهل تخشى فتح على دورها في المستقبل؟

تتحمل فتح قدرا كبيرا من المسؤولية في تردى وتراجع حالتنا الفلسطينية كونها الأكثر تأثرا. وهذا لا يعفي الآخرين من تحمل المسؤولية، سواء من يشاركون السلطة، أو من يعمل فقط لتوجيه الإدانات والانتهاكات للسلطة، ويتفرج وكان الأمر لا يعنيه، أو من يسعى للانقضاض على السلطة. إننا على ثقة أن فتح ستكون قادرة على تجاوز الصعاب والاستمرار بدورها كقائدة لنضال شعبنا.

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥
تلفون: ٢٩٥١١٠٨ - ٢٩٥١١٠٩ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥ - ٢٩٧٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

حرر العدد:
زكريا محمد

أجرى المقابلات:
وائل مناصرة

هيئة التحرير:
مي الجبوسي
أريج حجازي
داود الديك

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان